كما في القلب لا يخبر بالكذب وانما الذي يخبر بالكذب منا غيره كاللسان
فقد قام العلم والصدق فينا بمحل والكذب بمحل آخر لان ذواتنا
مركبة والباري تعالى يستحيل عليه التركيب فيمتنع قيامهما
معا بذاته على وجه ملزوم للتناقض وهو كون العلم جهلا
قلت قد تقرر ان كلامه النفسي صفة واحدة وانما التعدد
للتعلقات والمتعلقات فما المانع من رجوع الاخبار عن الشيء
على ما هو عليه ولا على ما هو عليه الى شيء منهما دونهما لا بد من
ابطال هذا الاحتمال ومما استدل به ايضا على استحالة الكذب
عليه تعالى ان ذاته العلية لو قبلت الاتصاف بالكذب
لوجب اتصافها به اذ لولا لاستحالة اتصافها بما يجوز ولا شك
ان الكذب ضد الصدق فيكون اتصافها بالصدق محالا
والا لزم اجتماع الضدين لكن اللازم وهو استحالة اتصافها
بالصدق باطل لما قد علمت من وجوب اتصافه تعالى بعلم ما لا يتناهى
ومن ان كل عالم بشيء يصح ان يخبر عنه على وفق علمه وذلك هو
الصدق فقد لزم من اتصاف ذاته تعالى بالكذب امتناع ما
علمت صحته وهو باطل قلت هذا مبني على وجوب كونه صفة
نفسية لكنك قد علمت احتمال كونه من التعلقات او المتعلقات
وحينئذ فلا يلزم ما ذكر كما لا يشتبه على متأمل المنصف ومما استدل
به ايضا على استحالة الكذب عليه تعالى انه قد ثبت اتصافه
تعالى بالكلام والصدق صفة كمال فيضرها وهو الكذب نقص
والنقص على الله تعالى محال فوجب كونه تعالى صادقا فان قلت
وهو مبني على قياس الغائب على الشاهد اذ لم يثبت كون الكذب
نقصا الا فيه وهو باطل لوجوه كثيرة منها الا ترى ان العقم
وانتفاء التناسل نقص في الشاهد وهو كمال في الملائكة قطعا
وعبارة المواقف وشرحها للسيد تفريع على ثبوت الكلام لله
تعالى وهو انه يمتنع عليه الكذب اتفاقا اما عند المعتزلة
فلوجهين الاول انه اي الكذب في الكلام الذي هو عندهم
من قبيل الافعال دون الصفات قبيح وهو سبحانه لا يفعل
القبيح بناء على اصلهم في اثبات حكم العقل بحسن الافعال
او قبحها بالنسبة الى الله تعالى وقد تقرر بطلانه الثاني انه
مناف لمصلحة العالم لانه اذا جاز وقوع الكذب في كلامه تعالى
ارتفع الوثوق عن اخباره بالثواب والعقاب وسائر ما اخبر به
من احوال الآخرة والاولى وفي ذلك فوات مصالح لا تحصى والاصلح

واجب

واجب عليه تعالى عندهم فلا يجوز اخلاله به والجواب منع وجوب
الاصلح اذ لا يجب عليه شيء اصلا بل هو متعال عن ذلك واما
امتناع الكذب عليه عندنا فلثلاثة اوجه الاول انه نقص
والنقص على الله تعالى محال اجماعا وايضا فيلزم على تقدير
ان يقع الكذب في كلامه ان نكون نحن اكمل منه في بعض الاوقات
اعني وقت صدقنا في كلامنا وهذا الوجه انما يدل على ان الكلام
النفسي الذي هو صفة قائمة بذاته يكون صادقا والا لزم
النقصان في صفاته تعالى مع كمال صفتنا ولا يدل على صدقه
في الحروف والكلمات التي يخلقها في جسم دالة على معان مقصودة
ولما كان للقائل ان يقول خلق الكلام الكاذب ايضا نقص في فعله
فيعود المحذور بعينه اشار الى دفعه بقوله واعلم انه لم
يظهر لي فرق بين النقص في الفعل وبين القبح العقلي فيه
فان النقص في الافعال هو القبح العقلي بعينه فيها وانما تختلف
العبارات دون المعنى فاصحابنا المنكرون للقبح العقلي كيف
يتمسكون في دفع الكذب عن الكلام اللفظي بلزوم النقص
في افعاله تعالى الثاني انه لو اتصف بالكذب لكان كذبه قديما
اذ لا يقوم الحادث بذاته تعالى فيلزم ان يمتنع عليه الصدق
المقابل لذلك الكذب والا جاز زوال ذلك الكذب وهو محال
فان ما ثبت قدمه امتنع عدمه واللازم وهو امتناع الصدق
عليه تعالى باطل فانا نعلم بالضرورة ان من علم شيئا امكن له
ان يخبر عنه على ما هو عليه وهذا الوجه الثاني ايضا انما يدل
على كون الكلام النفسي صادقا لانه القديم واما هذه العبارات
الدالة على الكلام النفسي فلا دلالة لهما على صدقه لانها
حادثة يجوز زوالها بحدوث الصدق الذي يقابلها مع ان
الا حصر عندنا ببيان صدقها الثالث وعليه الاعتماد لصحته
ودلالته على الصدق في الكلام النفسي واللفظي معا اخبار النبي
صلى الله عليه وسلم بكونه صادقا في كلامه كله وذلك اي
خبره عليه الصلاة والسلام بصدقه يعلم بالضرورة من
الدين فلا حاجة الى بيان اسناده وصحته ولا الى بيان
تعيين ذلك الخبر بل نقول تواتر عن الانبياء كونه صادقا
كما تواتر عنهم كونه متكلما فان قيل صدق النبي عليه الصلاة
والسلام انما يعلم بتصديقه تعالى له وانما يدل تصديقه
اياه على الصدق اي صدق النبي اذا امتنع عليه تعالى الكذب

Copyright © King Saud University